التضخم واثره على السوق والسياسة المالية

خلاصة

الطالبة : شفاء حسين عطية **الاستاذة : نوال حربي راضي**

للتضخم آثار وخيمة في شتى المجالات الإجتماعية و الإقتصادية و الإنتاجية والنقدية و التجارية وفي ظل ذلك توجد عدة آساليب تستخدم لقياس التضخم و منها الأرقام القياسية للأسعار بإختلاف أنواعها وأهميتها في إستبعاد آثار التضخم .وتعد سياسة استهداف التضخم اسلوب جديد وحديث لادارة البنوك للسياستها النقدية من خلال التركيز على هدف تخفيض في الاجل القصير وتحقيق الاستقرار في الاسعار في الاجل الطويل.

ولقد اعتبر ان ارتفاع الاسعار هو نتيجة لزيادة كمية النقود وهذا بافتراض التلقائية في حدوث التوازن , واعتقد اخرون ان زيادة الطلب تؤدي الى ارتفاع الاسعار ارتفاعاً ضئيلا لان جزءاً كبيرا منه تمتصه اساساً الزيادة في التوظيف و الانتاج ويزداد هذا الارتفاع كلما اقترب من مستوى التشغيل الكامل , وكذلك قسم من المختصين يرون ان التضخم ظاهرة نقدية واقرو بدور النقود في الاقتصاد الذي يكون تأثيرها على المدى الطويل في حين ركز اَخرون على التوقعات العقلانية ودورها في تحديد الدخل البطالة والتضخم.

تتميز سياسة استهداف التضخم بعدة مزايا اهمها قدرة السياسة النقدية على المحافظة على استقرار الاسعار في المدى الطويل ،وتساعد على تفادي التقلبات في مستوى الناتج وتحفز على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى الطويل ومواجهة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الى جانب تعزيز الشفافية ومصداقية السياسة النقدية آما ان استهداف التضخم يعد معيار افضل لقياس فعالية السياسة النقدية مقارنة بالاستهدافات الاخرى.

وكذلك يمكن تمييز الدولة التي تستهدف التضخم عن غيرها بتوفرها شروط عامة آلية وشروط مسبقة لفعالية هذا الاسلوب في ادارة السياسة النقدية استقلالية البنك المركزي والالتزام بهدف وحيد دون استهداف متغيرات اخرى مثل المجاميع النقدية او سعر الصرف فضلا عن اهمية وجود علاقة مستقرة واضحة يمكن التنبؤ بها بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم.